

الكلمة الافتتاحية لسعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة

بمناسبة مباشرة التدريس في برنامج شهادة الإجازة في المعهد العالي للدراسات المصرفية – جامعة القديس يوسف، الأشرفية

الإثنين 21 تشرين الأول 2013

حينما اعتدت القاعدة على الولايات المتحدة في ايلول الـ 2001 غابت الثقة عن الاقتصاد الأميركي، وكان هناك خطر حقيقي من انهيار الولايات المتحدة إقتصاديا واجتماعيا. ولو حدث ذلك لكان تأثير العالم بأسره. حينها قام المصرف المركزي الفدرالي في الولايات المتحدة بتخفيض الفوائد وبالإستمرار بالتعاطي بفوائد منخفضة لآجال أطول مما كان يفترض، غير مكترث بالتأثرات التضخمية لهذه السياسة، وللتورمات الممكن أن تولدها بأكثر من قطاع.

دخلنا حينها بزمّن السيولة السهلة والرخيصة لاستعمال القطاع الخاص الذي استرسل بالاستلاف، ولم يجد رادعا تنظيميا للحد من مخاطر هذا الواقع.

رافق ذلك سباق إلى المربحية من قبل المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الإستثمار.

وللمحافظة على النمو بالأرباح قامت المصارف بالإسترسال بالرافعة المالية مقارنة مع رساميلها.

الصراع إلى المربحية والمنافسة على الحصة في السوق والسماح للمصارف بدمج أعمال تجارية مع أعمال استثمارية، دفعت بكل المصارف في اتجاه المضاربة في الأسواق المالية بالأوراق والسلع، وبالإسترسال بالقروض العقارية والإسكانية دون تقييم المخاطر والتحوط لها.

إن المصارف العالمية الكبرى ومجمل المصارف سلفت أو استثمرت كل سيولتها، ووضعت نفسها تحت رحمة سوق الـ INTER BANK حيث غدت تستنف منه لتلبية حاجاتها.

إن عدنا الى التاريخ لوجدنا أن الأزمات المالية الكبرى التي طالت المصارف نتجت عن التوظيف بالأسهم والعقارات.

لكن لم يرد أحد العودة إلى التاريخ نظرا لتقاطع عدة عوامل ومنها:

- التقاء مصالح المساهمين الذين رأوا أسعار مساهماتهم ترتفع، والمسؤولين في المصارف العملاقة الذين رأوا مكافأاتهم ترتفع لتصل إلى أرقام خيالية، والحكومات التي كانت شعبياتها تتزايد. كل ذلك في غياب أي تدّخل جدّي للسلطات الرقابية والمصارف المركزية للحد من هذه الممارسات أو تنظيمها.

وكان الحاكم Greenspan يردد بأن الأسواق يجب أن تترك لنفسها، وهي كفيلة بتصحيح التورمات، والى إيجاد التوازن المفيد للإقتصاد.

-بينما كانت الفقاعات تتكوّن، بقيت المصارف المركزية الأساسية تعتمد على الإستقرار بالأسعار هدفا أساسيا لها، واستمرت باستعمال الفوائد كأداة وحيدة للتأثير على السيولة. - وقد تزامن ذلك مع تواجد أكاديميين اقتصاديين فقط في سدة المسؤولية في هذه المؤسسات، بينما توزّعت الصلاحيات التنظيمية والرقابية على مؤسسات مختلفة لا تربطها ببعضها البعض أية علاقة، مترددة في تبادل المعلومات في ما بينها. مما أدى إلى فصل الرقابة المصرفية ورقابة الأسواق ورقابة تبييض الأموال عن المصارف المركزية في معظم الدول المؤثرة وذات الحجم، مما زاد من المخاطر على النظام المالي ككل.

جاء كل ذلك في زمن تطورت فيه العولمة المالية، مما جعل الصناديق تستثمر وتضارب حيث أضحت تتحكم بسيولة متزايدة قادرة على تحريكها بسرعة أينما ترى مربحية، متكلة على وسائل تقنية متطورة بسبب الثورة التكنولوجية.

ونشأت ممارسات مختلفة وصلت الى أن تقوم علب سوداء بتحريك الأموال تبعا لنموذج محاسبي مالي دون تدخل بشري.

نمت الأموال غير الموطنة وغير الممكن السيطرة عليها ومعظمها خارج النظام المصرفي التقليدي الى مستويات فاقت بأضعاف امكانيات المصارف المركزية، فأصبحت هذه الأخيرة عاجزة عن السيطرة ماديا، بالإضافة الى ضياعها بسبب غياب الصورة المكتملة لديها عما يجري بالأسواق لتنوع أجهزة الرقابة ولتقييد

دورها بهدف استقرار الأسعار أساساً، ولنقص الوسائل والامكانيات لديها، للتحرك والتعرف عما يجري في الأسواق.

ومن المنتجات التي خلفها هذا الواقع المستجد الـ Subprime وهي تسليفات سكنية لعملاء غير مليونيين لم يستطيعوا التسديد حينما ارتفعت الفائدة. وكان اهم عملية إفلاس في التاريخ قضت على Lehman Bros وغيرها فانهارت البورصات وأسعار الأصول عامة ، ومحت 15 ترليون دولار أميركي من الثروة العالمية. وقد أدى ذلك إلى أزمة اقتصادية حادة في الغرب وفي مجمل الدول الصناعية نتج عنها ازدياد نسبة البطالة والفقير.

لكن ما ظهر في ما بعد من اجتماع مجموعة الـ20 في لندن في آذار الـ2009 ومن مقررات بازل التي عرفت بـبازل III ومن تحرك الحكومات والمصارف المركزية، يرسم معالم العالم المالي الجديد. أزمة الـ2008 أنهت عصر التخصصية وتخلي الحكومات عن أي دور في مؤسسات القطاع الخاص بشكل كلي ومطلق.

أدى ذلك إلى إنهاء فترة "الريغينية" أو "التنشيرية"، وشهدنا الحكومات والمصارف المركزية تقوم بشراء مصارف وشركات تأمين وغيرها في كل أنحاء العالم منعا لإفلاسها. وكان اعتراف من قبل هذه الحكومات بأن بعض المؤسسات أكبر من أن تفلس (Too big to fail).

وتوجهت الحكومات إلى زيادة الضرائب منهية فترة اعتبر فيها تخفيض الضرائب مفيدا للاقتصاد. كما أن الأزمة أنهت سيطرة الدول الثمانية الكبرى على القرارات الاقتصادية والمالية ، وذلك لمصلحة مجموعة العشرين.

تضمّ مجموعة العشرين دولاً ناشئة تبين أنّها أصبحت مؤثرة في الاقتصاد العالمي ومنها دول الـBrics.

لقد أنهت هذه الأزمة هيمنة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على الثروة العالمية وخسرت من حصتها لمصلحة دول آسيوية والصين والدول النفطية حيث أصبح التعاون معها ضروريا لإعادة النمو في الاقتصاد العالمي.

حدث أيضا تغيير في استراتيجيات المصارف المركزية التي وجدت نفسها أمام الأزمة مضطرة إلى تعديل أهدافها وأساليب عملها.

وقد أضافت إلى حرصها على الاستقرار بالأسعار ، أهدافا أخرى كتأمين ملاءة الحكومات والمساهمة في مكافحة البطالة، مما أتاح التوسع في ميزانياتها من خلال ضخ السيولة وتعميم ما سمي بالـ Quantitative Easing .

فالمصرف المركزي الأميركي يشتري سندات الحكومة الأميركية وأيضا سندات عقارية وشركة التأمين AIG.

والمصرف المركزي الأوروبي يشتري سندات دول اليورو خصوصا سندات الدول التي واجهت صعوبات كالليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا تأمينا للسيولة والملاءة ومنعا لارتفاع الفوائد المتوسطة والطويلة الأجل. فعكس ما كان معمولا به سابقا، لم تعد هذه المصارف تكتفي بالتأثير على الفوائد القصيرة الأجل بل تعدتها إلى الفوائد الطويلة الأجل.

وأظهرت هذا الأزمة أهمية أن تكون للدول عملات مطلوبة دوليا ، حيث تمكّنت تلك الدول من طباعة العملات لتعويم المصارف والشركات الهامة دون إحداث تضخم لأن العملة التي ضختها المصارف المركزية الأساسية كان لها ترويج عالمي كالدولار الأميركي واليورو والين والسترليني والفرنك السويسري.

ففي المرحلة الأولى، كانت العملة أداة إنقاذ، وفي المرحلة الثانية أداة لتفعيل الاقتصاد، مما أدى إلى حرب العملات التي عطّلت مقررات التجارة الدولية المحصورة بتخفيض الدعم والرسوم الجمركية.

كل ذلك في ظلّ تراجع الحماس للانفتاح والعولمة تحت وطأة ارتفاع البطالة، وقد حدّرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنحى المبطن للعودة إلى الحماية.

لقد قامت اليابان بتخفيض سعر الين 30% تجاه العملات كافة لإعادة إطلاق صادراتها. واعتمدت سويسرا سعر صرف ثابت تجاه اليورو لحماية قطاعها السياحي وصادراتها.

وهنا تغيير جوهري بالمفاهيم التي اعتمدت قبل أزمة 2008 حيث كان التوجه يقضي بترك أسواق القطع حرة دون إدارة أو تدخل.

إنّ غياب عملة عربية موحدة مقبولة دولياً لأن هناك حاجة إليها، يجعل الدول العربية وبالأخص الدول غير النفطية معرّضة للانهييار الاقتصادي والتراجع الاجتماعي لدى كلّ أزمة مهمة.

كما أنّ غياب هذه العملة يحدّ من التجارة البنينة العربية ومن تحرّك الرساميل ضمن المنطقة العربية بغاية الاستثمار، وله تأثير سلبي على تطوير أسواق رأس المال وعلى التوسّع بالسياسات الاجتماعية التي تكافح الفقر.

أظهرت أزمة الـ2008 وما حدث فيما بعد أهمية قطاع مصارف الظل (Shadow Banking) . وقد توسّع هذا القطاع في كلّ أنحاء العالم. واتخذ هذا النشاط أشكالاً مختلفة حسب المناطق التي توجد فيها مؤسسات مالية أو صناديق استثمار أو مضاربة، أو مؤسسات صرافة تمارس الحوالة، ومؤسسات تعتمد النقد الإلكتروني، وغيرها من المحال التجارية التي تصدر بطاقات ائتمان. فنتج عن ذلك سيولة غير معروف حجمها وغير محدّد تحرّكها.

هذا الغياب أضاف إلى الضياع الذي واجهته الدول والمصارف المركزية وهيئات الرقابة لدى اندلاع الأزمة . في هذا الإطار، يسعى بنك التسويات الدولية حالياً (BIS) إلى اقتراح تنظيم لهذا القطاع بغية تخفيض المخاطر المالية في العالم.

كما أظهرت الأزمة أهمية أنظمة الدفع والتسوية من حيث ترابطها عالمياً وفعاليتها في وقت تتوزع أنشطة المؤسسات العملاقة في كلّ أنحاء العالم، مما يمكّنها من التلاعب في وضعيتها وإخفاء خسائرها، ما حثّم اقتراح قوانين وتفعيل والتشدد بالرقابة عليها.

إنّ هذا الشريان الحيوي للقطاع المالي وللاقتصاد تحوّل أيضاً أداة للضغط السياسي تستعمله الدول، ووسيلة لرصد الأموال التي تعتبر غير شرعية من قبل من يسيطر على هذا النظام.

وقد أصدرت الدول قوانين تجعل من المصارف ومن القيّمين على أنظمة الدفع شركاء في مكافحة التهريب من الضرائب وتبييض الأموال.

فالمصرف الذي لا يتعاون يُعاقب بإقصائه عن نظام المدفوعات مما يحثّم خروجه من القطاع أو الحدّ من نشاطه.

فعلى المصارف في كل أنحاء العالم أن تساعد الخزينة الأميركية في تطبيق قانون الـ FATCA، وهي مسؤولة عن التحقق بالأموال التي تودع لديها، وعليها أن تحقق بمصدر هذه الأموال وأسباب تحويلها.

وقد أصبحت دائرة الامتثال في المصرف تلعب دورا كبيرا ومؤثرا على أعمال المصرف وعلى مربحيته.

إن الغرامات الكبيرة التي دفعتها عدة مصارف عملاقة، حملت هذه المصارف على اعتماد مقاربة مختلفة في تعاملها مع زبائنها حفاظا على سمعتها وحماية لأرباحها.

انتشرت فوبيا مصرفية جعلت المصارف تبتعد عن الجنّات الضرائبية وتتعاطى بحذر مع الشركات القابضة الشخصية ومع الـ Trust.

كما أصبح للمسؤول السياسي أو المسؤول في القطاع العام (PEP) صعوبة أكبر لتأسيس حساب له أو لعائلته مع المصارف.

نحن نشهد ولادة ثقافة جديدة للعمل المصرفي مبنية على الشفافية واحترام قوانين البلد التي تُستعمل عملته، وحتى لو كانت أعمال هذا المصرف خارج هذا البلد.

لم تقتصر التغييرات على تعاطي المصارف مع زبائنها بل تعدّت ذلك لتشمل تعاطي المصارف فيما بينها ولا سيما في أسواق الأنترنت.

وقد تبين خلال أزمة الـ 2008 أن الاعتماد على هذا السوق للحصول على السيولة له مخاطره. فهذه التسليفات وهي دون ضمان وخطيرة، يمكن أن تتوقف حين تُغيب الأزمات الثقة بين المصارف.

كذلك فإن عدم مراقبة سوق الأنترنت قد يؤدي إلى ممارسات غير دقيقة، كما تبين في آخر فضيحة مالية طالت أسواق الليبور في إنكلترا حيث أظهرت التحقيقات تلاعب وتواطؤ في تحديد مستوى الليبور بغية تحقيق المزيد من الأرباح.

من أجل إعادة الثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية وفي ظل العولمة والتشدد التشريعي بالنسبة للتداول، سنشهد المزيد من التعاون بين المصارف المركزية والأجهزة الرقابية في العالم.

ستواجه الدول التي لا تقبل بهذه الشمولية الرقابية صعوبة متزايدة في تعاطيها مع الخارج، مما سيؤثر سلبا على اقتصادها.

ومن أجل إعادة الأموال الإذخارية إلى المصارف، تتوجه الدول إلى فصل النشاط التجاري عن النشاط الاستثماري في القطاع المصرفي، كما تتوجه إلى تجميع أجهزة الرقابة تحت مظلة المصرف المركزي لديها. إن التنسيق الاقتصادي عالمياً أساسياً لإعادة الثقة وتفادي أزمة تحجب الأموال عن المصارف وتخفف إمكانيات تمويل الاقتصاد وتمنع النمو وفرص العمل.

وفي هذا السياق ستحمل الأجهزة الرقابية والحكومات مسؤولية أكبر لإدارات المصارف، مبتكرة قوانين وتنظيمات تعاقب المصارف، حتى لو كانت أكبر من أن تفلّس، في إطار تحوّل جوهري ينتج عنه إمكانية إفلاس المصارف العملاقة.

فالغضب الشعبي الرافض لاستعمال أموال المكلفين لإنقاذ المصارف، يزيد من حماس ممثلي الشعب لاتخاذ إجراءات من هذا النوع. وهناك أمل من أن يكون هذا التغيير العقائدي عنصراً ضاعطاً يدفع كل المصارف إلى المزيد من الحذر وإلى التشدد في إدارة المخاطر وإلى السيطرة على الأكاليف التشغيلية.

إن هذا الموضوع هو موضع بحث جاد في مداورات لجان بازل، وستخصّص المصارف التي تشكّل مخاطر على النظام المصرفي والمالي محلياً أو دولياً، بمعايير متشددة لملاءتها وسيولتها.

إننا نتوجّه إلى الخروج من الأزمة، وسيدفع الثمن النهائي المستهلك والمواطن بسبب السيولة التي اضطرت المصارف المركزية ضحّها لإعادة تعويم الأسواق. سينتج عن ذلك عاجلاً أو آجلاً تضخم وتراجع بالقدرة الشرائية، إضافة إلى اضطراب الحكومات إلى زيادة الضرائب من أجل تخفيض عجزها والمحافظة على ملاءتها والاستقرار بالفوائد، وذلك سيخفض الادخار والأموال التي يمكن للأسر والمؤسسات استثمارها واستهلاكها.

كما أن خروج الدول المتقدمة من الأزمة يهدد بإعادة الدول الناشئة إلى واقعها التي كانت تجاوزته خلال سنين الأزمة.

وربما يدفع ذلك المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى التغيير بهيكليتها وإلى التعديل بأساليب عملها وربما تحتاج عندها إلى إمكانيات مادية أكبر.

وقد بدأت التشنجات تظهر في هذه المؤسسات التي هي متَّهمة من قبل الدول الناشئة والدول الآسيوية بخدمة مصالح الغرب.

وإن لم تحدث تحولات في هذه المؤسسات فربما تنشأ أو تُعزَّز مؤسسات تقوم بالمهام نفسها في أكثر من منطقة اقتصادية في العالم.

يمكن أن تقضي حقبة "ما بعد الـ2008" على ما تبقى من مقررات Bretton Woods بعد أن بدأ المس بهذه المقررات في السبعينات حينما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن التغطية الذهبية للعملة، واتي ذلك على أثر أزمة مالية ونقدية في الولايات المتحدة ولدتها حرب الفيتنام.

وفي هذا العالم المتغيّر سيولّى المستهلك الذي يستعمل الخدمات المصرفية اهتماما أكبر، وستصدر تشريعات وقرارات تهدف إلى حماية مصالحه، مما يحد من إمكانيات المصارف بالتعاطي الاستثنائي مع زبائنها.

سيواكب ذلك منحى لتأسيس لجان توصي بالمكافآت في المصارف وتتشدّد بتركيبتها، للحد من الاندفاع نحو أعمال تحقق الربح السريع ومكافأته رغم المخاطر الكبيرة التي تولّدها هذه الأعمال.

يرتكز الاقتصاد اللبناني على التحاويل النقدية التي معظمها من اللبنانيين غير المقيمين ، وقد شكّلت هذه التحاويل تاريخيا 20 إلى 30% من الناتج المحلي ، وهي تقدّر حاليا بـ8 مليارات دولار أميركي سنويا.

تعتبر هذه التحاويل الحجر الأساسي لتمويل الاقتصاد اللبناني ولتغطية العجز في الميزان التجاري، وهذا العجز أيضا تاريخي بسبب غياب مواد أولية يمكن للبنان أن يصدرها.

كما أن لبنان يعتمد على قطاع التجارة والخدمات والبناء ليحقق النمو بينما بقيت مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي متدنية.

أمام هذا الواقع كان على مصرف لبنان أن يخطط لنموذج مصرفي محافظ يحفّز الثقة ويستقطب الودائع إلى لبنان بهدف الضغط على تراجع الفوائد مما يشجّع على الاستثمار وعلى إيجاد فرص العمل.

وهذا ما فعل.

لقد بنينا قطاعا مصرفيا يتمتّع بسيولة مرتفعة بحيث يجب على المصارف أن تبقى 30% من ودائعها نقدا.

كما فصلنا بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري منعاً لاستعمال أموال المودعين في استثمارات غير ممكن تسيلها بسرعة أو استعمالها للمضاربة.

كذلك نظمتنا تسليفات المصارف ولا سيما حينما تكون هذه التسليفات عقارية أو لتمويل شراء أسهم. فطالبنا برأسمال يمثّل 40% من كلفة المشروع العقاري و50% من قيمة الأسهم.

ونظمتنا توظيف الأموال الخاصة للمصارف لا سيما بالمشتقات المالية وأخضعناها إلى موافقة مصرف لبنان، ومنعنا منذ العام 2004 أي أربع سنوات قبل الأزمة الاستثمار بالـ Subprime.

كان لهذه التنظيمات الآثار الإيجابية بحيث حدّت من الرافعة المالية في القطاع المصرفي، وأضحت بذلك نسبة الرافعة المالية للأموال الخاصة من الأقل في العالم.

كما اتُخذت قرارات لمتابعة التزامات المصارف من خارج الموازنة.

سعى مصرف لبنان أيضاً إلى تعزيز ملاءة المصارف تبعاً لمعايير بازل-2 ومن ثم بازل-3، ولم تجد المصارف صعوبة في تطبيق ذلك بسبب هذا النموذج.

كانت سياسة مصرف لبنان، ولا تزال، عدم السماح بإفلاس أي مصرف. وقد وضعت الأطر القانونية وابتكرت الهندسات المالية لتحقيق ذلك. فلم يخسر أي مودع أمواله في مصرف لبناني منذ العام 1993.

فتمت الودائع في لبنان وتراجعت الفوائد مما حفّز النمو الاقتصادي.

وسمحت هذه السيولة بإطلاق قروض مفيدة للاقتصاد وداعمة للاستقرار الاجتماعي كالقروض السكنية والقروض الاستهلاكية مما ساهم بإعادة تكوين الطبقة الوسطى في لبنان بعد أن قضت عليها الحرب اللبنانية، وتراجعت القدرة الشرائية بسبب انهيار الليرة اللبنانية خلال هذه الحرب.

تراجعت الفوائد من 15% في أول التسعينات إلى 6% حالياً كمعدّل عام.

حصل أهمّ تراجع لدى انعقاد مؤتمر باريس 2 وما واكبه من هندسات مالية حيث انخفضت الفوائد بأكثر من 4% وخلال أزمة الـ 2008 حيث انخفضت بأكثر من 3%. وفي هاتين المحطتين، كانت السيولة المتوفرة

العامل الأساسي الذي مكّن هذا الانخفاض.

يشكّل الذهب والسرية المصرفية العنصرين الأساسيين في بناء ثقة نفسية للمتعاملين في السوق اللبنانية. وكانت السلطات التشريعية اتخذت قرارا في العام 1986 بعدم التصرف بالذهب، مما سهّل قرار مصرف لبنان عدم المس بهذه السلعة الموجودة في محفظته، والتي لا قناعة لديه بجدوى المس بها ، وبالأخص في ظل العجز المرتفع في ميزانية الدولة.

كما ساهم مصرف لبنان بتعدي مرحلة الضغوط على إلغاء السرية المصرفية بالمساهمة الفعّالة بإقرار قانون مكافحة تبييض الأموال وإنشاء وحدة لديه متخصصة بتطبيق هذا القانون.

لقد شهدنا ارتفاعا بميزانيات المصارف وبميزانية مصرف لبنان بالرغم من العجز المستمر في ميزانية الدولة والارتفاع المستمر في الدين العام.

وقد أصبح الاستقرار النقدي والاستقرار في الأسعار والنمو في الاقتصاد مرتبطا بتطور ونمو السيولة أكثر من ارتباطه بالمالية العامة. وحصل فصل بين الأوضاع النقدية والتأثيرات السياسية.

استند مصرف لبنان على هذا التوسّع الموجود في القطاع النقدي لدعم ملاءة الدولة واستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية.

سمحت القوانين في لبنان بتجميع الهيئات الرقابية تحت مظلة مصرف لبنان، مما مكّن المصرف المركزي من أن يكون لديه رؤيا كاملة بما يحدث في مجمل القطاع المالي.

وقد سمحت استقلالية مصرف لبنان المكرّسة بقانون النقد والتسليف اتخاذ القرارات الفعّالة للحفاظ على الاستقرار النقدي.

إننا نتطلّع إلى المستقبل مخططين لكي يلعب القطاع النقدي الدور الرائد في تطوير وتحديث الاقتصاد في لبنان

إننا ندرك أن النمو سيرتبط إلى حدّ كبير بتحسين القدرة التنافسية للبنان.

ومما يساعد على ذلك تطوير اقتصاد المعرفة حيث سيكون الابتكار والقدرة البشرية على إضفاء القيمة المضافة، عنصرين أساسيين للمساهمة في تحسين وضعنا التنافسي.

وقد صدر عن مصرف لبنان تعميم يحفّز المصارف للاستثمار في هذا القطاع.

إنّ الدور الذي سيلعبه اقتصاد المعرفة في تحسين أداء كلّ القطاعات وفي خلق قطاع جديد في لبنان سوف يساعد في التنمية وفي إيجاد فرص عمل.

كما أننا نتوقّع دوراً مهماً للقطاع المصرفي في تطوير قطاع البيئة وقطاع الطاقة البديلة. وقد ابتدأت المصارف استناداً إلى تعاميم مصرف لبنان بتطوير قدراتها في هذه القطاعات.

مهما صعبت الأمور، فسيبقى لبنان - وإن كان بلداً صغيراً - يتمتع بقدرات تدفعه إلى الأمام. ومن أهم هذه القدرات الطاقة البشرية وأيضاً قطاع النفط والغاز إن تحقق.

Suite à l'attaque perpétrée par le mouvement Al-Qaïda contre les Etats-Unis en septembre 2001, la confiance accordée à l'économie américaine s'est affaiblie et les Etats-Unis risquaient réellement un effondrement économique et social qui se serait répercuté sur le monde entier.

Pour parer à cette situation, la FED a baissé les taux d'intérêt et poursuivi cette politique pour une période plus longue que prévu, faisant fi des effets inflationnistes d'une telle politique et des gonflements qu'elle peut engendrer dans divers secteurs.

C'est ainsi que s'est imposée l'ère d'une liquidité à faible coût accessible au secteur privé qui s'est lancé dans l'emprunt, en l'absence de tout dissuasif réglementaire pouvant atténuer les risques associés à une telle situation.

Parallèlement, banques, institutions financières et fonds d'investissement se lançaient dans une course vers la rentabilité.

Afin de préserver l'accroissement des bénéfices, les banques ont recouru à un effet de levier excessif comparé à leurs capitaux.

Cette course vers la rentabilité, la concurrence entre banques pour acquérir des parts de marché et la possibilité accordée aux banques de mêler activités commerciales et activités d'investissement, ont poussé toutes les banques sans distinction à spéculer sur les titres et marchandises dans les marchés financiers et à octroyer des prêts fonciers et prêts-logement, sans en estimer les risques ou sans s'y prémunir.

Par conséquent, la plupart des banques, y compris les banques internationales, ont prêté ou investi toute leur liquidité, se mettant à la merci du marché interbancaire dont elles ont commencé à emprunter pour faire face à leurs besoins.

Si l'on regarde en arrière, l'histoire nous apprend que les grandes crises financières qui ont secoué les banques ont été causées par le placement dans les actions et biens fonciers.

Cependant, personne n'a voulu regarder en arrière ni sonder le passé, en raison du recoupement de plusieurs facteurs, dont:

- La convergence des intérêts des actionnaires qui ont vu le prix de leurs actions hausser, des responsables des banques géantes qui ont obtenu des bonus inimaginables, et des gouvernements dont la cote de popularité a augmenté. Tout cela sans intervention sérieuse de la part des autorités de contrôle et des banques centrales pour limiter ou réglementer ces pratiques.

Le Gouverneur Greenspan, lui, répétait qu'il fallait donner libre cours aux marchés qui étaient capables de remédier par eux-mêmes aux gonflements et de trouver un équilibre favorable à l'économie.

- Alors que les bulles prenaient forme, les principales banques centrales continuaient à se fixer comme objectif premier la stabilité des prix et à utiliser les taux d'intérêt comme instrument d'impact sur la liquidité.
- Dans le même temps, des académiciens purement économiques se trouvaient à la tête de ces institutions, alors que les pouvoirs de réglementation et de contrôle étaient entre les mains de divers organes n'ayant aucune relation entre eux et hésitant à s'échanger les informations, de telle sorte que la supervision bancaire, la supervision des marchés et la lutte contre le blanchiment des capitaux n'était plus du ressort des banques centrales dans la plupart des pays influents, ce qui a amplifié les risques systémiques pesant sur le système financier dans son ensemble.

Parallèlement, la mondialisation financière aidant, les fonds d'investissement ont investi et spéculé, parvenant ainsi à contrôler une liquidité croissante et à la déplacer aisément au gré de la rentabilité, en recourant à des moyens techniques de pointe grâce à la révolution technologique.

Diverses pratiques ont ainsi vu le jour, de telle sorte que le mouvement des fonds devenait l'apanage de boîtes noires qui déplaçaient ces fonds suivant un système comptable financier sans aucune intervention humaine.

Par conséquent, les capitaux non domiciliés et incontrôlables, dont la majeure partie se trouvait en dehors du système bancaire conventionnel, ont atteint des niveaux dépassant de loin les capacités des banques centrales qui se sont vu incapables d'exercer un contrôle matériel, de réagir et d'identifier les événements sur le marché, faute de pouvoir dresser un bilan complet de

ce qui se passait sur les marchés, en raison de la restriction de leur rôle au seul objectif de stabilité des prix, de la diversification des autorités de contrôle et du manque de moyens et de ressources.

Une telle situation a donné lieu à de nouveaux produits, tels que les subprimes, des prêts-logement à risque accordés à des clients non solvables qui ont été incapables de rembourser lorsque les taux d'intérêt ont augmenté. La plus grosse faillite de l'histoire, celle de Lehman Brothers, a causé d'autres faillites, des crashes boursiers et la chute du cours des actifs en général. L'économie mondiale a subi une perte de 15 trillions de dollars US.

Ceci a engendré une sévère crise économique en Occident et dans la plupart des pays industriels qui n'a fait qu'exacerber le chômage et la pauvreté.

Mais les décisions prises par le G20 à Londres en mars 2009 et les résolutions de Bâle 3, ainsi que les diverses initiatives des gouvernements et banques centrales, ont permis de tracer les grandes lignes du nouveau monde financier.

La crise de 2008 a définitivement mis fin à l'ère de la privatisation et à la non-intervention absolue des gouvernements dans les institutions privées.

A également pris fin la période du reaganisme et du thatchérisme, les gouvernements et les banques centrales se mettant à acheter banques, compagnies d'assurance et autres institutions similaires aux quatre coins du monde, pour éviter leur faillite, car, de l'aveu même de ces gouvernements, certaines institutions étaient «trop grandes pour faire faillite» (too big to fail).

Puis les gouvernements ont commencé à augmenter les impôts, mettant fin à une période où la baisse des impôts était considérée comme propice à l'économie.

Par ailleurs, la crise a également mis un terme à l'hégémonie du G8 sur les décisions économiques et financières, et ce en faveur du G20 qui comprend des pays émergents ayant désormais leur poids dans l'économie mondiale, dont les pays du BRICS.

En effet, la crise a mis fin à l'hégémonie des Etats-Unis, de l'Europe et du Japon, en faveur de la Chine, de pays asiatiques et pays pétroliers avec qui coopérer était devenu nécessaire pour relancer la croissance économique mondiale.

En raison de la crise, un changement s'est également opéré au niveau des stratégies des banques centrales qui ont dû modifier leurs objectifs et leurs méthodes de travail.

Ainsi, en plus de la stabilité des prix, les banques centrales se sont fixé d'autres objectifs, tels que la solvabilité des gouvernements et la lutte contre le chômage, ce qui leur a permis d'élargir leur bilan en injectant de la liquidité et en généralisant le processus connu sous le nom d'Assouplissement Quantitatif (Quantitative Easing).

Dans le cadre d'un tel processus, la FED achète les bons du gouvernement américain, des titres fonciers et même la compagnie d'assurance AIG.

La banque centrale européenne, quant à elle, achète les bons des pays de la zone euro, notamment ceux des pays en difficulté tels que la Grèce, l'Italie, le Portugal et l'Espagne, afin de garantir la liquidité et la solvabilité et d'empêcher la hausse des taux d'intérêt à moyen et long termes.

Donc, contrairement à ce qui était précédemment appliqué, ces banques centrales ne se contentent plus d'influencer les taux d'intérêt à court terme, pour s'intéresser également aux taux d'intérêt à long terme.

Cette crise a prouvé qu'il était important pour les pays d'avoir une monnaie internationalement forte. Les pays ayant une telle monnaie ont pu en émettre pour renflouer les banques et les grandes sociétés sans causer d'inflation, car les monnaies injectées par les principales banques centrales ont une forte demande internationale, comme le dollar US, l'euro, le yen, la livre sterling et le franc suisse.

Dans une première étape, la monnaie était un instrument de sauvetage; dans une seconde étape, elle est devenue un instrument de relance économique. Mais ceci a engendré une guerre des devises qui a paralysé les décisions de commerce international restreintes à la réduction des subventions et des droits de douane.

En même temps, s'émoissait l'enthousiasme pour l'ouverture et la mondialisation sous l'effet de la hausse du chômage, l'OCDE ayant mis en garde contre un protectionnisme latent.

Ainsi, le Japon a dévalorisé le yen de 30% par rapport à toutes les devises afin de relancer ses exportations et la Suisse a adopté un taux de change fixe face à l'euro pour protéger son secteur touristique et ses exportations.

Ceci représente un changement radical dans la doctrine adoptée avant la crise de 2008 qui prônait la liberté des marchés de change sans aucune gestion ni intervention.

En ce qui concerne le monde arabe, l'absence d'une monnaie arabe unique qui soit acceptée internationalement en raison de sa nécessité, expose les pays arabes, notamment les pays non pétroliers, à une récession économique et une régression sociale, et ce lors de chaque crise importante.

De même, l'absence d'une telle monnaie limite le commerce interarabe et le mouvement de capitaux alloués à l'investissement dans la région, tout en affectant négativement le développement des marchés de capitaux et les politiques sociales de lutte contre la pauvreté.

La crise de 2008 et ses conséquences ont mis en exergue l'importance du système bancaire parallèle ou finance de l'ombre (shadow banking), système qui s'est propagé de par le monde sous diverses formes suivant les régions où sont établies institutions financières, fonds d'investissement ou de spéculation, bureaux de change effectuant des transferts de fonds, institutions utilisant la monnaie électronique, et autres institutions commerciales émettant des cartes de crédit.

Tout ceci donnant lieu à une liquidité dont le volume est inconnu et le mouvement imprécis.

Cette faille n'a fait qu'amplifier l'égarement ressenti par les pays, banques centrales et autorités de contrôle, lors du déclenchement de la crise.

C'est dans ce contexte que la Banque des règlements internationaux (BIS) a proposé la réglementation de ce secteur parallèle afin de réduire les risques financiers dans le monde.

La crise a également démontré l'importance des systèmes de paiement et de règlement et de leur interconnexion mondiale, face à la diversification des activités des grandes institutions de par le monde, diversification qui permet à ces institutions de manipuler leurs positions financières et de camoufler leurs pertes, d'où la nécessité de proposer des lois et de soumettre ces institutions à un contrôle plus strict.

Cette composante fondamentale du secteur financier et économique est également devenue un instrument de pression politique utilisé par les pays et un moyen de contrôler les fonds considérés comme étant illicites par les parties dominant ce système.

A cet effet, les pays ont émis des lois en vertu desquelles les banques et les responsables des systèmes de paiement sont devenus partenaires dans la lutte contre l'évasion fiscale et le blanchiment de fonds.

Ainsi, la banque qui ne coopère pas est sanctionnée en étant mise à l'écart du système de paiement, et donc, est expulsée du secteur ou subit une baisse de son activité.

Toutes les banques sont tenues d'aider le Trésor américain en appliquant la FATCA, en enquêtant sur les dépôts qu'elles reçoivent, sur leur origine et le motif de leur transfert.

Désormais, le Département de la conformité (Compliance Department) de la banque joue un rôle prépondérant qui influe sur les activités et la rentabilité de la banque.

Les grosses amendes payées par plusieurs grandes banques ont poussé ces dernières à adopter une approche différente envers leur clientèle, dans le but de protéger leur renommée et leurs bénéfices.

Une phobie bancaire s'est répandue, exhortant les banques à éviter les paradis fiscaux et à traiter prudemment avec les holdings et les trusts.

De même, il est devenu plus difficile pour les Personnes Politiquement Exposées (Politically Exposed Persons) d'ouvrir un compte bancaire personnel ou pour leurs familles.

Nous pouvons dire que nous assistons à l'émergence d'une nouvelle culture bancaire où le travail se base sur la transparence, le respect des lois du pays dont la monnaie est utilisée, même si la banque exerce ses activités en dehors du pays concerné.

Les changements ne se sont pas limités aux relations banques-clients, mais ont également englobé les relations interbancaires, notamment le marché interbancaire.

La crise de 2008 a montré qu'il était risqué de recourir au marché interbancaire pour obtenir de la liquidité. En effet, de tels prêts ne sont pas garantis, donc risqués, et peuvent être suspendus lorsque la crise sape la confiance établie entre les banques.

De même, le fait de ne pas surveiller le marché interbancaire peut engendrer de mauvaises pratiques, à l'instar du récent scandale financier qui a éclaboussé les marchés LIBOR en Angleterre, l'enquête ayant révélé l'existence de connivence pour manipuler le taux LIBOR de manière à accroître les bénéfices.

Une coopération étroite entre les banques centrales et les organismes de contrôle permettra de rétablir la confiance à l'égard des institutions bancaires et financières, dans le cadre de la mondialisation et d'une réglementation plus stricte des transactions.

Les pays qui refusent ce contrôle global généralisé trouveront plus de difficultés dans leurs relations avec l'étranger, ce qui se répercutera négativement sur leur économie.

Sur un autre plan, et afin que l'épargne réintègre les banques, les pays tendent à séparer les banques commerciales des banques d'investissement, ainsi qu'à regrouper tous les organismes de contrôle sous l'égide de la banque centrale.

Une coordination économique mondiale est nécessaire pour restaurer la confiance et pour éviter une crise qui prive les banques de l'argent liquide, réduit les possibilités de financement de l'économie et entrave la croissance et les opportunités d'emploi.

C'est ainsi que les autorités de contrôle et les gouvernements feront assumer de plus grandes responsabilités aux administrations des banques, en émettant de nouvelles lois et réglementations qui sanctionnent les banques, même si celles-ci sont « trop grandes pour faire faillite » (too big to fail).

Les représentants du peuple sont encouragés à adopter de telles mesures, en raison de la colère des citoyens qui refusent que l'argent des contribuables soit utilisé pour sauver les banques. L'on espère qu'un tel changement idéologique soit un facteur de pression qui pousse les banques à adopter des mesures plus prudentes et plus strictes dans la gestion des risques et le contrôle des coûts opérationnels.

Ce sujet est sérieusement débattu par le Comité de Bâle, et des normes plus strictes en matière de solvabilité et de liquidité seront imposées aux banques qui menacent le système bancaire et financier, sur les pans local et international.

Nous sommes sur la bonne voie, nous sommes au bout de la crise, mais le prix ultime sera payé par le consommateur et le citoyen, à cause de la liquidité que les banques centrales ont dû injecter pour renflouer les marchés et qui, tôt ou tard, engendrera une inflation et une baisse du pouvoir d'achat, et acculera les gouvernements à augmenter les impôts afin de réduire leur déficit et de préserver leur solvabilité et la stabilité des taux d'intérêt. Ceci, à son tour, conduira à une baisse de l'épargne et de l'argent que les ménages et institutions peuvent utiliser pour leurs investissements et leur consommation.

Cependant, le fait que les pays développés sortent de la crise risque de replonger les pays émergents dans la situation qu'ils avaient réussi à dépasser durant les années de crise.

Les institutions internationales comme la Banque Mondiale et le FMI pourraient être amenées à modifier leurs structures et méthodes de travail, ce qui nécessiterait de plus grandes capacités financières et matérielles.

Déjà, des tensions apparaissent au sein de ces institutions qui sont accusées par les pays émergents, y compris les pays asiatiques, de servir les intérêts de l'Occident.

Ainsi, si ces institutions n'effectuent pas les changements nécessaires, d'autres institutions remplissant les mêmes fonctions pourraient voir le jour ou se renforcer dans plus d'une région économique du monde.

L'après-crise de 2008 pourrait anéantir ce qui reste des résolutions de BrettonWoods, déjà écornées dans les années 70 lorsque les Etats-Unis ont abandonné la couverture-or de leur devise, suite à la crise financière et monétaire engendrée par la guerre du Vietnam.

Dans ce monde changeant, un plus grand intérêt sera accordé à l'utilisateur des services bancaires, de nouvelles lois et décisions seront émises pour protéger ses intérêts et les banques traiteront de moins en moins de manière discrétionnaire avec leur clientèle.

En parallèle, des comités seront établis au sein des banques pour y recommander la répartition des bonus de manière plus stricte, afin de freiner tout élan vers des activités lucratives qui génèrent le gain rapide, en dépit des risques majeurs liés à de telles activités.

Tournons-nous à présent vers l'économie libanaise. Celle-ci est largement tributaire des transferts de fonds qui sont effectués essentiellement par des Libanais non-résidents, qui ont atteint un taux historique de 20% à 30% du PIB et sont actuellement estimés à 8 milliards de livre libanaise par an.

Ces transferts sont la pierre angulaire pour le financement de l'économie libanaise et la couverture du déficit de la balance commerciale, déficit lui aussi historique en raison de l'absence de matières premières que le Liban peut exporter.

De même, la croissance économique au Liban dépend des secteurs du commerce, des services et de la construction, alors que la part des secteurs industriel et agricole dans le PIB reste faible.

Une telle réalité a incité la Banque du Liban à mettre au point un modèle bancaire conservateur qui stimule la confiance et attire les dépôts bancaires vers le Liban afin de baisser les taux d'intérêt et encourager de la sorte l'investissement et la création d'emplois.

C'est ce que nous avons fait.

Nous avons édifié un secteur bancaire qui jouit d'une grande liquidité, vu que les banques doivent conserver 30% de leurs dépôts en liquide.

Nous avons également procédé à la séparation entre banques commerciales et banques d'affaires, afin d'éviter que l'argent des déposants ne soit utilisé à des fins de spéculation ou dans des investissements qui ne peuvent être rapidement liquéfiés.

Nous avons réglementé les crédits bancaires, notamment les crédits octroyés pour l'achat de bien-fonds ou d'actions. Nous avons ainsi requis un capital qui représente 40% du coût du projet foncier et 50% de la valeur des actions.

Nous avons également réglementé le placement des fonds propres des banques, notamment dans les produits dérivés, exigeant à cet effet l'accord préalable de la Banque du Liban. Dès 2004, soit quatre ans avant le déclenchement de la crise, nous avons interdit l'investissement dans les subprimes.

Ces réglementations ont eu un impact positif, vu qu'elles ont limité l'effet de levier dans le secteur bancaire, de telle sorte que le ratio endettement/fonds propres est devenu l'un des plus bas au monde.

Des décisions ont été prises pour suivre de près les engagements hors-bilan des banques.

Par ailleurs, la Banque du Liban a renforcé la solvabilité des banques conformément aux normes de Bâle 2 puis de Bâle 3, normes que les banques ont aisément pu mettre en application, grâce au modèle bancaire adopté.

La politique de la Banque du Liban a toujours été, et le restera, axée sur la prévention de toute faillite bancaire, et les lois et ingénieries financières nécessaires ont été établies à cet effet. Ainsi, depuis 1993, aucun déposant n'a subi de pertes dans une banque libanaise, les dépôts ont augmenté au Liban et les taux d'intérêt ont reculé, stimulant la croissance économique.

Cette liquidité a permis de lancer des prêts propices à l'économie et à la stabilité sociale au Liban, tels que les prêts au logement et à la consommation, ce qui a contribué à la reconstitution d'une classe moyenne annihilée par la guerre et par une baisse du pouvoir d'achat suite à l'effondrement de la livre libanaise.

Actuellement, la moyenne du taux d'intérêt est de 6%, contre 15% au début des années 90.

La plus grande baisse de taux d'intérêt (plus de 4%) a eu lieu grâce à la tenue de la conférence de Paris 2 et aux ingénieries financières qui l'ont accompagnée, ainsi que durant la crise de 2008 lorsque ces taux ont enregistré une baisse de plus de 3%. Un facteur principal était à l'origine de ces baisses-là, à savoir la liquidité disponible.

L'or et le secret bancaire sont les deux éléments clés qui permettent d'avoir confiance dans le marché libanais. En 1986, les autorités légales avaient pris la décision de ne pas disposer de l'or, ce qui a facilité la mission de la Banque du Liban dont la politique est de ne pas utiliser les

réserves en or, convaincue qu'il est inutile de le faire, notamment en raison du déficit budgétaire élevé de l'Etat.

Le rôle joué par la Banque du Liban a permis de résister aux pressions exercées pour abolir le secret bancaire, en émettant la loi contre le blanchiment de capitaux et la création d'une Unité spécialisée chargée de la mise en œuvre de cette loi.

Malgré le déficit budgétaire public persistant et la hausse continue de la dette publique, le bilan des banques et celui de la Banque du Liban se sont améliorés.

La stabilité monétaire, la stabilité des prix et la croissance économique sont désormais liées à l'évolution et à l'augmentation de la liquidité, plus qu'aux finances publiques. Une distinction s'est opérée entre la situation monétaire et la situation politique.

La Banque du Liban s'est prévaluée de cette expansion monétaire pour consolider la solvabilité de l'Etat et stabiliser le taux de change de la livre libanaise.

La Banque du Liban supervise l'ensemble du secteur financier, grâce aux lois promulguées qui lui ont permis de regrouper les différents organes de contrôle sous son égide.

L'autonomie de la Banque du Liban, consacrée par le Code de la Monnaie et du Crédit, lui a permis de prendre les décisions nécessaires pour préserver la stabilité monétaire.

Nous nous tournons toujours vers l'avenir, munis de nouveaux plans pour que le secteur monétaire joue un rôle pionnier dans le développement et la modernisation de l'économie libanaise.

Nous sommes conscients que la croissance sera étroitement liée à une meilleure compétitivité. C'est à ce niveau que prime le développement de l'économie de connaissance où l'innovation et la plus-value créée par le capital humain sont fondamentales pour renforcer la compétitivité.

La Banque du Liban a émis une Circulaire qui exhorte les banques à investir dans ce secteur.

L'économie de connaissance contribuera à l'amélioration de la performance de tous les secteurs et à la création d'un nouveau secteur au Liban, ce qui aidera au développement et à la création d'emplois.

Nous pensons que le secteur bancaire jouera un rôle prépondérant dans le développement des secteurs de l'environnement et de l'énergie de substitution, sachant que les banques ont entrepris de développer leurs capacités dans ces secteurs, conformément aux Circulaires émises par la Banque du Liban à cet effet.

Quels que soient les obstacles, et même si le Liban est un petit pays, il jouira toujours de capacités qui le propulseront vers l'avant, notamment le capital humain et, espérons-le, le secteur pétrolier et gazier, si celui-ci voit le jour.

كلمة

الدكتور جوزف طرييه

رئيس مجلس ادارة المعهد العالي للدراسات المصرفية في جامعة القديس يوسف
رئيس مجلس ادارة مجموعة الاعتماد اللبناني
رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

بمناسبة

Leçon inaugurale المحاضرة الافتتاحية
للمعهد العالي للدراسات المصرفية
في حرم كلية العلوم الاجتماعية
جامعة القديس يوسف - شارع هوفلان - بيروت

الاثنين 21 تشرين الأول 2013

سعادة الدكتور رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان
حضرة البروفسور الأب سليم دكاش، عميد الجامعة اليسوعية
حضرات الأساتذة والجسم التعليمي في الجامعة اليسوعية
إخواني، زملائي، قيادات المصارف اللبنانية والعربية
أيها الحفل الكريم،

انه لشرف كبير لي أن أرْحَب بهذا الجمع المميز، في هذه المناسبة المميّزة، مناسبة انطلاق المعهد العالي للدراسات المصرفية *Institut supérieur d'études ISEB bancaires* الذي هو نتيجة تعاون مثمر بين جمعية مصارف لبنان والجامعة اليسوعية في بيروت.

في مطلع القرن الماضي، وتحديداً في 14 تشرين الثاني من العام 1913، وقف البروفسور Paul Huvelin من كلية الحقوق في جامعة ليون الفرنسية في هذا الحرم والقى المحاضرة الأولى بمناسبة تأسيس كلية الحقوق الفرنسية في بيروت وقد كان على رأس الحضور:

- متصرف لبنان أو هانس باشا قيومجيان،
- والقنصل العام الفرنسي Fernand COUGET ،
- والأميرال Boné de LAPEYRÈRE
- وعميد جامعة ليون Paul JOUBIN ،

■ ورئيس الرهبنة اليسوعية، الأب Claudius

.CHANTEUR

وقد أشاد معلم القانون الروماني Paul Huvelin في محاضراته الافتتاحية، بأمجاد مدرسة القانون في بيروت في العهد الروماني École romaine de droit de Béryte التي كان لها التأثير العميق في المجالات العلمية والعملية، والتي خرّجت القضاة ورجال القانون الذين عمت شهرتهم العالم أجمع. ففي أروقتها، انصهرت القوانين الرومانية الصارمة بتلك الأكثر ليونة وانفتاحاً المطبقة في المقاطعات اليونانية في المشرق. واستمرت المدرسة بتدريس الحقوق لفترة تجاوزت الـ 300 عام، باللغتين الرومانية واليونانية، حتى أكتسبت مدينة بيروت آنذاك لقب "أم الشرائع ومرضعة العلوم" في كافة انحاء الامبراطورية الرومانية، على قول St-Grégoire de Thaumaturge. وفي نهاية القرن الخامس، ارتقت المدرسة الى رتبة "الكلية

الأمبراطورية " Faculté impériale متقدمة بذلك على مدرستي
القانون في روما والقسطنطينية.

أيها الحفل الكريم،

لقد عرف لبنان الحديث، منذ الاستقلال، وعلى الرغم من
الأقدار الصعبة التي واجهته ولا تزال، إزدهاراً مصرفياً لافتاً
لعبت فيه المصارف الدور الأساسي في نهضة لبنان الاقتصادية،
بفعل الثقة التي تتمتع فيها المصارف اللبنانية بشكل عام،
والرأسمال البشري الكفوء والمتقف بشكل خاص. وقد ساعد
وجود عدد من الجامعات العريقة بنشر الثقافة والعلم الذي تزود
به خريجوها ليحملوه الى لبنان والعالم، اشعاع حضارة وتطور.

وعلى الرغم من ظروف الوطن والمنطقة التي اعتدنا
صعوبتها ومواجهتها بعزم واقدام، وايماناً منا بأهمية الشراكة بين
القطاعين المهني والتربوي عن طريق الجمع بين الفكر

الأكاديمي والخبرة العملية، بادرنا في "جمعية مصارف لبنان" بالتعاون مع إحدى أرقى جامعات لبنان وأكثرها تجزراً في نسيجنا اللبناني، أعني بها جامعة القديس يوسف في بيروت – الممثلة بعميدها الأب البروفسور سليم دكاش، الى تأسيس المعهد العالي للدراسات المصرفية، في خطوة شراكة رائدة من شأنها تعزيز التحصيل العلمي التخصصي في الحقل المصرفي والمالي في لبنان وفي منطقتنا، التي تلعب فيها الموارد البشرية اللبنانية دوراً قيادية في العديد من مصارفها. وقد آمن العميد الأب دكاش، وهو على رأس جامعة القديس يوسف - هذا الصرح العلمي الشامخ – بالدينامية التي يمكن ان تولدها الشراكة بين قطاعين صنعا مجد لبنان، الا وهما قطاع التعليم والثقافة، والقطاع المصرفي الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني.

وتجدر الإشارة الى أن التعاون بين جمعية المصرف والجامعة اليسوعية تواصل منذ أكثر من ستة واربعين سنة، من خلال الدورات التدريبية المتعددة والتأهيل المهني المصرفي الذي

أمّنه مركز الدراسات المصرفية *Centre d'études bancaires* لدفعات كبيرة من موظفي المصارف العاملة في لبنان منذ العام 1967. وقد استمر هذا التعاون ليرتقي الى آفاق جديدة اذ انه بدلاً من مركز الدراسات، أصبح لنا اليوم في لبنان في الجامعة اليسوعية معهداً عالٍ للدراسات المصرفية يمنح شهادتيّ الإجازة والماستر وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية في لبنان، ومجارةً للتطور الحاصل على صعيد التقنيات والمعايير المحلية والدولية.

انها فعلاً مناسبة مميزة اليوم، وتزداد تميزاً" بوجود هذا الجمع الكريم، إنها مناسبة القاء المحاضرة الأولى في المعهد العالي للعلوم المصرفية والمالية. وتذكرنا هذه المناسبة بمثلتها منذ مائة عام بالتمام، عندما ألقى البروفسور هوفلان محاضراته الافتتاحية، التي سنتلى مقتطفات منها بعد قليل.

ومن أولى في إلقاء الدرس الأول في هذا المعهد من حاكم مصرف لبنان، الدكتور رياض سلامه، وهو من وضع السياسة المصرفية والنقدية في لبنان في العشرين سنة الأخيرة، فبرز البنك المركزي تحت قيادته كمحور للسياسات المالية والاقتصادية والانمائية للبنان، ناهيك عن السياسات النقدية والائتمانية. وقد أهله ميزاتة القيادية لتكوين سجل حافل من الانجازات منذ تسلمه لمنصبه على رأس البنك المركزي اللبناني، حيث استحق بجدارة لقب عميد حكام البنوك المركزية. تسلم منصبه في ظروف سياسية واقتصادية ونقدية صعبة. واجه بمرونة وشجاعة وروح إبداعية كل الصعوبات وتغلب عليها. اختار سياسة الاستقرار النقدي ونجح في وقف التقلبات الحادة للنقد اللبناني صعوداً ونزولاً، ولم ترهبه توصيات صندوق النقد الدولي التي كانت تتعارض مع سياسة الاستقرار النقدي، ولم تثنه عن سياسته انتقادات بعض الاقتصاديين والمنظرين الماليين في وطن يختلط فيه الرأي التقني بالاقتصادي والسياسي. لقد صمد الحاكم سلامه في خياراته الناجحة، وانعكس ذلك النجاح على اقتصاد لبنان

وسمعتة الدولية، ومن الحري أن تُدرّس تلك التجربة في المعاهد
وليس من خلال محاضرة واحدة فقط. كما أوجه التحية أيضاً الى
زملائي رؤساء المصارف الذين يقودون القطاع المصرفي
بالكثير من الكفاءة، ممزوجة بالاقدام والشجاعة في فتح الأسواق
الجديدة، وتوسيع قدرات مصارف لبنان واعمالها في معظم
أرجاء المعمورة.

وفي الختام، هنيئاً لجامعة القديس يوسف ورئيسها الاب
البروفسور سليم دكاش بالمعهد الجديد الذي سيتآخى في الجامعة
مع اقرانه في حمل مشعل العلم والتميز في خدمة لبنان.

وشكراً لإصغائكم.

سعادة الأستاذ رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان،
حضرة الرئيس السيد فرانسوا باسيل،
حضرة الرئيس السيد جوزيف طرييه،
حضرات السيّدات والسادة، مدراء القطاع المصرفي والاقتصادي،
أعزّائنا نواب الرئيس وعمداء الكليّات، والمدراء والأساتذة والأصدقاء،
حضرات الطلاب،
أيّها الأصدقاء الأعزّاء،

بعد أمنيات الترحيب الوديّة في هذا اللقاء الذي يجمعنا حول المعهد العالي
للدراستات المصرفيّة (ISEB) وفيه سوف يلقي الأستاذ الحاكم بالدرس الافتتاحي، اخترتُ
أن أُتوجّ كلمة المناسبة هذه بعبارة مستمدّة من كتاب المزامير، حتّى لو كنّا هنا لافتتاح
معهد عالٍ للدراستات المصرفيّة فلا تعارض بين الدين والمصارف، حيث إنّ الأديان
فيها ودائع من النعم الإلهيّة وفي المصارف ودائع من النعم الماديّة التي تصلح أحياناً
لبناء مدينة السماء. وهكذا أنشد مع صاحب المزامير فأقول: "هذا هو اليوم الذي

صنعه الربّ، فلنبتهج ونفرح فيه" (مزمور 117 : 24). في الواقع، أُسس هذا المعهد من قِبَل جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان بروح من التعاون والمجدية والمشاركة والكفاءة. نذكر أنّ هدفنا هو تنشئة كوادر ومدراء يتمتعون بالمهارة والكفاءة ويلتزمون بالنظام المصرفي اللبناني وبالنظم المصرفية الإقليمية والدولية الأخرى خصوصاً إنّ الدراسات ستتمّ بثلاث لغات هي الفرنسية والعربية والإنجليزية. فالمصارف اللبنانية تستحقّ أن يكون لها معهد لها، هي التي بدأت قبل الأحداث الأخيرة في المنطقة، بنقل خبراتها إلى الخارج والإقامة بشكلٍ مستديم في البلدان المجاورة. لهذا السبب، نستطيع اليوم أن نقول، أمام سعادة الحاكم، وأمام رئيس الجمعية والرئيس الذيمعه ترسّخت أسس هذا المعهد، وأمامكم جميعاً، أعزّاءنا نواب الرئيس والعمداء والمدراء في جامعة القديس يوسف والمعهد العالي للدراسات المصرفية (ISEB) والمصارف اللبنانية، ها هو اليوم المبارك الذي أعدّدت له كلُّ من جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان (ABL) ليكون بداية النشاطات الأكاديمية في إطار المعهد العالي للدراسات المصرفية (ISEB). من الواضح أنّ هذا اليوم المبارك ليس من قبيل الصدفة لأننا، كشريكين، تستند جامعة القديس يوسف وجمعية مصارف لبنان إلى تاريخ طويل وخبرة كبيرة هي خبرة مركز الدراسات المصرفية (CEB)، الذي قدّم خدمات جليّ للنظام المصرفي اللبناني حيث أعدّ وأهل الآلاف من الكوادر على قواعد أكاديمية متميزة. وسوف يكون تاريخ 21 تشرين الأوّل (أكتوبر) مدوّنًا بخطّ ذهبيّ في حوليات

جامعة القدّيس يوسف وجمعية مصارف لبنان ABL لأنّ التعاون والمشاركة والتبادل والشراكة أمورٌ لا بدّ من أن يُحتفى بهاويتمّ الاحتفال بها خاصّة في بلدان ساد فيها مع الزمن مناخٌ من الفرديّة والانكفاء على الذات. وهذا يحتمّ علينا، من الآن وصاعدًا، أن نركّز على الأعمال المشتركة والذكاء الجماعيّ والشراكة لبناء اقتصادنا وتعزيزه، أكان ذلك الاقتصاد المادي أم اقتصاد المعرفة. وهذا الاقتصاد، اقتصاد المعرفة، هو أمانة لبنانيّة بين أيدينا، ينبغي تنميته على الدوام لأنّه الرأسمال البشري المتميّز، ثروة لبنان العلميّة والفنيّة والأدبيّة.

أيّها الأصدقاء الأعزّاء، كنت أقرأ في أحد الأيّام مقابلة مع أحد المصرفيين الذي أعطى تعريفًا للمصرف بالعبارات التالية: "المصرف هو مصدر ومخزون إحتياطي من القدرات لكلّ من الأفراد والمؤسّسات. ولهذا السبب، الإدارة المصرفيّة هي مهنة نبيلة يجب أن يُعهد بها إلى من هم أكثر إقدامًا". كان إنشاء مؤسّساتٍ ومعاهد مصرفيّة وعائليّة مساهمة في بيروت منذ أكثر من 100 عام قد رافق النمو الاقتصاديّ والماليّ والتجاريّ والصناعيّ والتربويّ، كما رافق إنشاء بنى لدول المنطقة بأكملها. وهذا يعني أنّ القطاع المصرفيّ ليس عملاً طفيفًا أو مهنة جانبيّة ولكنّه كان ولا يزال نشاطًا أساسيًا لبناء لبنان الحديث، ومصدر فائدة للجميع. لهذا السبب، أولت جامعة القدّيس يوسف اهتمامًا خاصًا للقوانين الاقتصاديّة والماليّة والتجاريّة منذ 100 عاممعتأسيس كليّة الحقوق في السنة 1913 على يدّ العلامة بول هوقلان والآباء

اليسوعيين. وبدأت الجامعة في العام 1963، منذ 50 عامًا بالضبط، منحشهادات
عُليا في العلوم الاقتصادية من كلية الحقوق نفسها وجامعتنا كانت أوّل من أسّس في
العام 1980 كليةً للعلوم الاقتصادية في لبنان. وللاحتفال بهذا اليوبيل الخمسيني،
شرف لنا أن نسمع هذا الدرس الافتتاحي الذي يليه سعادة حاكم مصرف لبنان،
ولكن سيتمّ الإعلان قريباً عن مناسبات أخرى تحضّر لها كلية العلوم الاقتصادية.

أيّها الأصدقاء الأعزّاء، في سياق هذه الأمور، كيف لنا ألاّ نُنصف هنا مدراء
القطاع المصرفي اللبناني الذين عرفوا كيف يحافظون على ودائع اللبنانيين وغير اللبنانيين
ويجعلوها تُثمر وتنمو على الرغم من الصعوبات المختلفة التي رافقت الحياة الاقتصادية
اللبنانية منذ أكثر من قرن وحتى اليوم؟ فبالإضافة إلى الحدس اللبناني، كانت الحاسّة
السادسة توجّه دائماً الإدارة الجيّدة والحكم المتبصّروالحكيم في اتّخاذ القرارات الصائبة.
صحيح أنّ هذا القطاع مرّ بأوقات صعبة بسبب إفلاس وتدهور بعض المصارف،
ولكنما يجب التأكيد عليه هو ردّ فعل هيئات القطاع الخاصّ والسلطات الرسمية المسؤولة
التي قامت بكلّ ما في وسعها لإدارة الأزمات بطريقة جيّدة، وعدم السماح بتلويث القطاع
بأكمله من جرّاء بعض التصرفات الوخيمة.

سعادة الحاكم،

كيف لنا ألا نثني على الحوكمة البصيرة الصالحة للقطاع المصرفي
التي مارستها منذ تبوأتم مركز حاكمية مصرف لبنان، وهي حوكمة يتوجب أن تُنقل إلى
قطاعات أخرى كالحياة السياسيّة اللبنانيّة التي ربّما أصبحت مجردة من الحياة. لستُ
بحاجة إلى تكرار ما قيل من الخبراء وما تقوله، أفضل منّي، مختلف وسائل الإعلام
المحلّيّة والدوليّة بمناسبة منحكم الألقاب المتعدّدة والجوائز التي استحقّتم الحصول
عليها. ولكن، من دون تلك الحوكمة الصالحة المتبصّرة، التي تُمارسنا سابق علم،
المتأبّية لكنّها الفعّالة، والموجّهة لكنّها المنفتحة، والحديثة لكنّها القائمة على أساس قيم
النزاهة والولاء للوطن والتضامن الاجتماعي، المستندة إلى رؤيا بعيدة النظر لكنّها
الواقعيّة، لولا هذا الحوكمة، لما كان القطاع المصرفي ما هو عليه اليوم في الوضع المحليّ
والإقليميّ المتبلبل الذي يهزّ الاقتصاد الأكثر جودة. اسمحوا لي أن أشكركم وأشكر
فريق مصرف لبنان على سياسات دعمها لجامعتنا لتأثير تطوّرها ودفعتها إلى الأمام
ولقطاع التعليم العالي بفضل نظام القروض والتسليف ذات الفائدة المنخفضة والموهوبة
إلى طلاب الجامعات، حيث إنّ أكثر من 1400 طالب من جامعتنا يستفيدون
سنويّاً من هذه القروض. في هذا السياق، لم تغفل مجلة *Euromoney* في أن تمنحكم
قبل شهر وللمرة الرابعة بعد الأعوام 1996 و2003 و2005، جائزة "أفضل
حاكم مصرف مركزي في الشرق الأوسط للعام 2013". إنّ إدارتكم للتعامل النقديّ
في مواجهة المستجدّات الأمنيّة في البلدان العربيّة، وخصوصاً سوريا، وتأثيرها على

الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة في لبنان، لهي السبب الرئيسيّ الذي حثّ الخبراء لاختياركم كمحتفى به ليحوز على هذه الجائزة، حيث إنّ مصرف لبنان استطاع أن يحافظ، بفضل إدارتكم، على الثقة تجاه السوق اللبنانيّة، وعلى الاستقرار النقدي من خلال التدابير الوقائيّة المتّخذة كما حافظ على معدّل نموّ بلغ أكثر من 2٪ وعلى سياسة اجتماعيّة شعربها المواطنون بشكلٍ ملموس. نحن متأكّدون من أنّ حكمكم سيعرف كيف يُجبط العبء الجديد المتمثّل باللاجئين السوريين والذي يعاني منه بلدنا وكذلك الانخفاض المستمرّ في إيرادات السياحة، وهي نطفة آخر للبنان بالإضافة إلى نظامه التعليمي الذي يتوجّب علينا تعزيزه دائماً. فالبروفسور الذي سوف نستمع إليه للتّوهو مرادفلقوّة الفعل وللمقاومة المجديّة المرنة والذي استطاع أن يفرض نفسه كما النظام المصرفي اللبناني مرجعيّة عالميّة في الحفاظ على صورة لبنان.

حضرة الأستاذ رياض سلامة، الكلمة لكم في هذه المحاضرة الافتتاحيّة !

فليحيا كلّ من المعهد العالي للدراسات المصرفيّة (ISEB) في جامعة القديس

يوسف وجمعيّة مصارف لبنان (ABL)، وليحيا لبنان !

قبل أن تبدأوا بإلقاء محاضرتكم، اسمحوا لي حضرة الأستاذ الحاكمبلفتة من
جامعة القديس يوسف. باسم جامعتنا، باسم رئاستها ولجانها المؤلفة من أعضاء
هيئتها التعليميّة والإداريّة، أقدم لكم أسمى تكريم من جامعتنا، وهي الميداليّة القرمزيّة.
